ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Hadeel Abdel-Gawad Hassan

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Email:
hadeelabdelgawadhassan@gmail.com
07819825115

Keywords:

Belgian Colonial , National Movement and Declaration of Independence ,Civil War.

Article info

Article history:

Received 20.jan.2023

Accepted 12.Apr.2023

Published 29.May.2023

Belgian's Policy Towards Congo & Its Impact On The Country's Internal Situation (1958-1962)

A B S T R A C T

The Congo is characterized by an important geographical and strategic location ,which made it vulnerable to the attention of the colonial countries , especially Belgium, which in turn tried in several ways to extend its political control and take over its economic capabilities.

Tribal tendencies among the peoples groups, on the other hand , the national movement grew, which had a role in obtaining independence and distracting Belgian colonialism, but it was initially bewildered by civil war and the secession of the Katanga region

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol51.Iss1.3355

السياسة البلجيكية تجاه الكونغو واثرها على اوضاع البلاد الداخلية (١٩٥٨-١٩٦٢)

م.د. هديل عبد الجواد حسن

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملخص

تميزت الكونغو بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم مما جعلها عرضة لأنظار الدول الاستعمارية ولا سيما بلجيكا التي سعت بعدة طرق لبسط سيطرتها السياسية والاستحواذ على مقدراتها الاقتصادية ، عمل الاستعمار البلجيكي حاله حال اي مستعمر الى اتباع الاساليب المختلفة لبسط سيطرته منها السعي الى تفرقة مكونات الشعب و اعتماد الطابع الطبقي مع العمل على استغلال تدني المستوى الثقافي لشعب الكونغو واستغلال انماطه الاجتماعية والاقتصادية دون اغفال سياسة

فرق تسد لكن ذلك لم يمنع من نمو الحركة الوطنية متأثرة بتصاعد الوعي العالمي والاقليمي جراء اندلاع حركات المطالبة بالتحرر والاستقلال وانهاء الاستعمار البلجيكي فضلا عن اندلاع الحرب الاهلية وانفصال اقليم كاتنجا .

الكلمات المفتاحية: المستعمرة البلجيكية ، الحركة الوطنية وإعلان الاستقلال ، الحرب الأهلية

المقدمة

ارتبط تاريخ الكونغو السياسي عند الكثير من الباحثين والسياسيين بحركة التحرر الوطنية التي شكلت ملامح التاريخ السياسي للبلاد ، وتسجيل صفحة مهمة في سجل حركات التحرر الوطنية الافريقية لنيل استقلال البلاد من الاستعمار البلجيكي الذي سعى الى تقسيم البلاد الى قوى متعددة لأضعاف الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب.

فقد كانت الكونغو لها مكانه وأهمية متميزة في شؤون العالم السياسية لاسيما لثلاثة اقطاب رئيسة آنذاك هي أوربا و الولايات المتحدة الامريكية و بلجيكا بحيث قدمت الاخيرة اسانيد واثباتات حول حق التدخل في شؤونها الداخلية وهو ما دفعها الى ان تعمل باتجاهين الاول طرد المنافسين الخارجين والثاني العمل الى اضعاف الاوضاع الداخلية للكونغو لتسهيل السيطرة عليها لاسيما بإشاعة الحركات الانفصالية وتوظيف الصراع العرقي لخدمة المصالح الدولية المتناقضة الأهداف.

سلط البحث على السياسة البلجيكية في الكونغو من حيث ودوافعها وتبعتها المختلفة منذ الارهاصات الأولى مرورا بمرحلة قيام الاحزاب السياسية، والمقاومة الشعبية واعلان الاستقلال، وانتهاء بالتدخل الاجنبي الذي رفض وجود عناصر وطنية في حكم البلاد، تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور و خاتمة لأهم الاستنتاجات ، تضمن المحور الاول السياسة البلجيكية واثرها على الاوضاع السياسية في الكونغو الذي شكل بدوره قاعدة اساسية في التطور التاريخي لأبعاد الاستعمار البلجيكي في البلاد، في حين تناول المحور الثاني سياسة بلجيكا الاقتصادية ودورها في اضطراب الاوضاع الداخلية في الكونغو، بدءا من تأسيس الشركات الاستثمارية والرأسمالية وسيطرتها على الاقتصاد واستنزاف الموارد الطبيعية لصالحها وتكبيل البلاد بالديون التي اضعفت اقتصاد الكونغو .

تضمن المحور الثالث المساعي البلجيكية في اثارة الحرب الاهلية وانفصال أقليم كاتنجا متمثلاً بالمشكلات التي حدثت في البلاد بعد اعلان الاستقلال والمواقف الدولية من تلك المشاكل وانتهاءاً بمقتل الزعيم باتريس لومومبا في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠ وسيطرة جوزيف كاسوفوبو على السلطة، وانقلاب رئيس هيئة الاركان موبوتو سيسيكو وسيطرته على الحكم وقيام الحكم العسكري في الكونغو، ولتغطية مادة البحث تم الاعتماد على مصادر عديدة تميزت بتعدد نوعياتها وتباين اهتمامها التي تضمنت بين طياتها معلومات قيمة عن تاريخ البلاد بمراحها المختلفة.

المحور الاول : السياسة البلجيكية واثرها على الوضع السياسي في الكونغو

١-الموقع الجغرافي

تقع الكونغو بين دائرتي عرض (٥ شمالاً) و(١٢جنوباً) وخطي طول (١٢شرقاً) و (٣١،٢٠) غرباً من بحيرة البرت(ابو عيانة،١٩٨٧،٣٢٠) وتمتد الكونغو على مسافة (٢٠٠٠) كيلومتر من الشمالي والجنوبي، فهي بذلك تشغل حوالي (٩٥%) من مساحته حوض الكونغو(الجنابي والحديثي،١٩٩٠،٥٥٠)، اما مساحتها فتقدر بـ (٢,٣٤٥) مليون كيلومتر مربع ، وبهذه المساحة تعتبر ثالث دولة افريقية من حيث حجم المساحة بعد السودان والجزائر، ورغم كبر مساحتها فأنها تعد دولة مغلقة لأنها تطل على المحيط الاطلسي بساحل ضيق* بطول(٣٥) كيلو متر فقط(ابو عيانة،١٩٨٧،٣٢٠)

وعدد سكانها بحسب احصاء عام ١٩٥٨، حوالي ١٣مليون كونغو ومليون ومائة الف أوربيو وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة بعد نيجيريا واثيوبيا واتحاد جنوب افريقيا (الجنابي والحديثي ،١٩٩٠، ٥٥٠).

أما التقسيمات الحدودية فمن الشمال جمهورية افريقيا الوسطى، ومن الجنوب روديسيا ، ومن الشرق أوغندا ورواندا وكذلك بورندي وتنجانيقا ، ومن الشمال الغربي الكونغو برازافيل، ومن الشمال الشرقي السودان بشريط طوله مائة كيلومتر، ومن الجنوب الغربي انغولا.

٢ – الاستعمار البلجيكي للكونغو

شهد القرن التاسع عشر تسابق القوى الأوربية للحصول على المستعمرات في القارة الأفريقية وبعد ان تمكنت بعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا والبرتغال من بسط سيطرتها على بعض المناطق فولد ذلك حافزاً للدول الأوربية الأخرى ، وفي مقدمتها بلجيكا للبحث عن مكان لها في افريقيا بحيث اخذت تحركاتها الاستعمارية في افريقيا تفوق القوى الاستعمارية الاخرى، واتبع الملك ليبولد الثاني* Leopold II اسلوب تجنب التنافس والدخول في صراعات مع الدول الأوربية بل والعمل على استرضاء تلك القوى والتفاهم معها حول السياسة الاستعمارية لاسيما في افريقيا بحجة الاستكشاف ، فدعا الى عقد مؤتمر جغرافي عام ١٨٧٦ تحت رعايته في بروكسل وفي المؤتمر تم تشكيل جمعية بأسم اللجنة الدولية لاستكشاف افريقيا الوسطى من أجل نشر الحضارة الاوربية في افريقيا (Stamp,1962,36) وانشاء الشعبة البلجيكية للهيئة الدولية تحت اسم الجمعية الافريقية الدولية The International African Assosation من أجل اكتشاف افريقيا وتمدينها اذ كان هدفها الرئيسي نقل الحضارة الى من اسمتهم المتوحشين في افريقيا ، مع منح حق الاستغلال التجاري لمن يقوم بهذه المهمة (حميدي،٢٠٠٢، ٧٩).

استطاعت بلجيكا التغلغل في الكونغو وارتبطت بموجب قانون عام ١٩٠٨ بوزارة المستعمرات البلجيكية، فاصبح وزير الكونغو بمثابة مستشار الملك في شؤون الكونغو، كما تولى صلاحياته الواسعة بصدد تشريع القوانين الصادرة من الكونغو لاسيما ميزانية المستعمرة ما يرتبط بها من الامتيازات والاستثمارات، وتحديد السياسية العامة للحاكم العام ومسؤولية تعيين وعزل الموظفين، اوضح القانون كذلك كيفية وضع الكادر الاداري فمع الوزير يوجد مجلس استشاري يبلغ عدد أعضائه اربعة عشر عضوا ثمانية منهم يعينهم الملك، اما الأربعة فيعينهم مجلس الشيوخ والاثنان الاخيران فعينهما مجلس النواب ، كما يوجد هنالك اعضاء المعنين من غير اعضاء البرلمان او موظفين في الخدمة الرسمية أو موظفين في اي شركة تجارية تعمل في الكونغو ، وقد استند هذا التقسيم الى سعي الملك لضمان سيطرته على ادارة الكونغو والتحقق من اي معارضة ممكنة وتوسيع دائرة النفوذ وكسب المزيد من المناصرين ، يبدو ان طبيعة الحكم البلجيكي لم يتخذ أطراً سياسية عسكرية مستقرة وواضحة كما هو حال المستعمرات البريطانية والفرنسية كما أن النظام البلجيكي في الكونغو اعتمد على ثلاثة قوى رئيسية وهي الادارة البلجيكية برئاسة الحاكم العام والموظفين، والكنيسة الكاثوليكية، واخيرا الشركات التجارية الكبرى.

ان هدف السياسة المتبعة في الكونغو والاجراءات المتصلة بها هو العمل على التخلص من اي معارضة ممكنة عبر ابعاد الكونغوليين وعزلهم عن اي عمل سياسي يثير مخاوف البلجيك، كما ان الدور الذي كانت تقوم به الكنيسة والشركات الاحتكارية اللتان اخذتا دوراً بارزاً في عملية افقار الكونغو مادياً وثقافياً وفكرياً وسياسياً ، واقناع شعبها بعدم قدرته على ادارة شؤونه بنفسه وان بلجيكا جاءت من اجل تطوير الكونغوليين وتحقيق الرفاهية لهم(هانش،١٩٦٩، ١٢٤) .

لم تمنع السياسة البلجيكية من تصاعد المعارضة في الكونغو نتيجة تأثرها بالوعي الوطني لدول الجوار وللساحة العالمية لاسيما بعد تصاعد الحرب الباردة وهو ما نشط مسار الحركة الوطنية في الكونغو والتي كان لها اثر واضح في

تطور الاوضاع في الكونغو قبل الاستقلال وبعده ، حصل ذلك بعد ان شهدت افريقيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتشار الافكار الداعية الى الحرية والمساواة وحق تقرير المصير ونمو الوعي السياسي نتيجة لاتصال الافارقة المجندين في جيوش الحلفاء بأقرانهم في الدول الاسيوية والأوربية (تايدي،١٩٩٠،٨٢) ، ولاسيما ان العالم الثالث قد سادته بعد الحرب العالمية الثانية موجة من حركات التحرر الثورية (كاظم،٢٠٠٠،١٦) .

وصف كثير من السياسيين والكتاب الحركة الوطنية الكونغولية بانها متأخرة، مقارنة بغيرها من الحركات الوطنية الأفريقية ، وهذا مما أثر على الحصول على الاستقلال وتأخره عن بقية الدول الافريقية مستندين في رأيهم هذا الى عدم نمو الاحزاب السياسية فيها (ديفيدسون،١٩٨٣،١٨٣) ويعود ذلك الى طبيعة السياسة والقوانين البلجيكية التي حرمت انشاء الاحزاب لكن من جانباً اخر اتباع نوع من المرونة مع الحركة الوطنية في الكونغو والتي جاء في سياقها مع تطور الاحداث خلال منتصف عقد الخمسينات على السلطات البلجيكية بضرورة اتباع سياسة منح الحقوق الكونغولية ولاسيما بعد هبوط اسعار النحاس عام ١٩٥٧ الذي تسبب في زيادة اعداد البطالة كما اثر في ظهور شعور مناهض للبلجيك(سمبسون،١٩٣٦،١٣٠) .

أزاء تلك الاحداث مما دفع البلجيك الى اتباع سياسة أكثر مرونة من الناحية السياسية عبر منح المزيد من الحقوق للكونغوليين فأصدرت عام ١٩٥٨ قانوناً سمح بتشكيل الاحزاب السياسية الى جانب التجمعات والجمعيات القبلية (زجلر،١٩٦٧،١٧٤) فظهرت عام ١٩٥٨ بعض الاحزاب ذات الانتماءات والولاءات القبلية على الرغم من ان سيادة الطابع القبلي على الكونغو وهو ما عمل على فرض طابع على الاحزاب السياسية الا ان ذلك لم يكن بعيد عن تحقيق اهداف بلجيكا للحد من توجهات الاحزاب من العمل السياسي لتحرير الكونغو والعمل على تحقيق اهداف القبيلة ومصالحها العامة بعيداً عن توجهات الاحزاب السياسية وعقائدها ، في حين ظهرت بعض الاحزاب ذات التوجهات الوطنية ونتجت عن هذا الاختلاف القائم على أساس الفكر والانتماء خلافات كثيرة سواء داخل الحزب الواحد ام بين الأحزاب مما أثر سلبياً في طبيعة التطور السياسي خلال مفاوضات الاستقلال والمرحلة التي تلت الاستقلال* .

عقدت الحركة الوطنية الكونغولية في نيسان عام ١٩٥٩ مؤتمرها في منطقة لولوابورج وسرعان ما برزت الخلافات الشخصية بين اعضاء الحركة الا ان تلك المناقشات الحادة لم تغفل المطالب الجماهيرية المتمثلة بمطالبة بلجيكا بإقامة دولة كونغولية مستقلة (ووديس،١٩٧١،٤٦٥) من جانباً اخر ادت التدخلات البلجيكية وتصعيدها للتنافس القبلي على الرغم من مرور ثلاثة اشهر من انعقاد الحركة الوطنية مؤتمرها في تموز عام ١٩٥٩ شهدت انقساماً بشان زعامة لومومبا للحزب ، فقررت اللجنة المركزية عزل لومومبا وجعلت القيادة جماعية من غير الرجوع الى لومومبا بتحريض من بلجيكا لمنع وحدة القرار السياسي في الكونغو، فأدى الى ظهور جناحين داخل الحزب عرف الاول باسم الحركة الوطنية الكونغولية الثورية وعرف الآخر باسم الحركة الوطنية الكونغولية المعتدلة(ووديس،١٩٧١،٤٦٦).

كما وقفت الكنيسة البلجيكية وراء هذا الانقسام عندما شجعت اللجنة المركزية للحزب على نشر المقالات والقاء الخطب التي اظهرت الجناح المعتدل مؤيدا لجمعية بالوبا وهذا يخالف الاتجاه العام للحزب القائم على نبذ لقبلية والمحسوبية اذ كان اهم ما يميز الحركة الوطنية الكونغولية أنها كانت تمتلك فروعاً ومؤيدين في مختلف المقاطعات على خلاف الاحزاب الاخرى التي اعتمدت على القبلية (سمبسون،١٩٦٣،١٣٠)

أدى الصراع بين جناحي الحزب وتفاقم الخلافات السياسية الى عقد مؤتمر في بروكسل بين القوى السياسية الكونغولية في بداية عام ١٩٦٠ ناقشت خلالها اوضاع الكونغو الداخلية ومستقبل علاقاته مع بلجيكا ، وغالباً ما تحولت هذه المناقشات الى خلافات حادة بين الوفود وصلت الى حد التصادم وبرز بين الوفود المجتمعة دور ممثلي الطلبة الكونغوليين الدارسين في بروكسل الذين أكدوا ضرورة وحدة الصف الوطني ونبذ الخلافات السياسية والقبلية، وبينت رابطة الطلبة

الكونغوليين للوفود ضعف الموقف البلجيكي لكنهم في الوقت نفسه لم يخفوا قلقهم بشأن الخلافات التي ستفقدهم فرصة الاجتماع الوطني للتخلص من الاستعمار البلجيكي من خلال المؤتمر، وجاءت نتيجة هذه الاجتماعات اتفاق جميع الوفود على تشكيل جبهة عامة موحدة (تجمع) في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٠ ، لاتخاذ موقف موحد من المسائل التي ستناقش في المؤتمر وفي مقدمتها تحقيق الاستقلال الفوري ، لم يمنع الحضور البلجيكي في المؤتمر من مطالبة الجبهة في بيانها الاول ان تصدق بلجيكا قرارات المؤتمر كلها ، التي يتم التوصل اليها وان لا تقتصر مشاركتها في المؤتمر على الصفة الاستشارية ، وان تمنح الكونغو الاستقلال الفوري مما اثار هذا التصريح، الوزير سكريفر ووفد الحكومة البلجيكية ، لانهم أدركوا سوء تقديرهم الذي بني على انشقاق وفد الشعب الوطني (سمبسون،١٩٦٣،١٣٠) عن بقية الوفود مما كان سيضعف الموقف الكونغولي*.

سلكت السلطات البلجيكية اسلوباً آخر لأحداث الخلاف والانشقاق في وحدة الصف الكونغولي وذلك بالاعتماد على سياسة " فرق تسد " ، فسارعت الى اجراء الانتخابات المقررة في العشرين من كانون الثاني ١٩٦٠ الامر الذي لقي رفض الاحزاب الوطنية على لسان كاسافوبو في رده على طلب ريموند شيفين Raymond Scheyven المسؤول البلجيكي على الانتخابات ، قائلاً " لو قبلنا عرضكم لأقدمنا على عمل من شأنه تدمير بلدنا" ، واكد موقفه هذا في لقائه مع جريدة "الشعب" الاشتراكية عندما وصف الاحزاب التي ستشترك في الانتخابات "بانها لا تنشد الانتصار وانما تعمل بمقدار ما يدفع لها من المال" (Hoskyns,1975,315).

سعت بلجيكا من اجراء الانتخابات في ظل غياب قادة الحركة الوطنية عن البلاد ان تزور النتائج وتذكي المنازعات بين الاقاليم ، وذلك بإثارة التنافس بين الاحزاب على الانتخابات مع العمل على تزوير نتائجها مما اثارت تلك العوامل التنافس بين الاحزاب على الانتخابات وغيرت مسار المباحثات عن سيرها وادخالها في مرحلة الجدل الدستوري الشكلي، لكن القادة الوطنيين كرروا رفضهم السابق لهذه الانتخابات ورفعوا انذارا الى الحاكم العام، طالبوا فيه بتأجيل الانتخابات لحين عودتهم الى الكونغو مما اثار حفيظة الحاكم العام الذي عد الامر تدخلا في شؤونه ومسؤولياته ، واصر على موقفه بإجراء الانتخابات في موعدها ، لكن ذلك لم يزد الافريقيين الا اصرارا على موقفهم وتهديدهم بمقاطعة المؤتمر فرضخت الحكومة البلجيكية في النهاية واعلنت تأجيل الانتخابات لحين انتهاء المؤتمر (صبري،١٩٦٠،١٤٧).

رغم الموقف الحاسم للمؤتمر من مسألتي الاستقلال والانتخابات الا ان المؤتمر لم يناقش المسائل المالية والاقتصادية فترك مصير الكونغو يتحدد فيما بعد بقرارات تصدر بحسب الظروف بينما انشغلت الوفود الكونغولية بكيفية اجراء الانتخابات وتكوين اول حكومة وانتخاب اول رئيس والاعداد لاحتفالات يوم الاستقلال، وفي ضوء هذا الوضع أصبح من السهل على بلجيكا ان تفرض ما تريد بلا صعوبة وبالفعل نجحت في فرض النظام السياسي المتبع في بلجيكا على الكونغوليين بمعنى ان يكون للدولة رئيس يحكم بلا سلطات ومجلس وزراء يحله رئيس الدولة متى شاء و برلمان موسع بلا صلاحيات مع ابقاء القوة العسكرية بمثابة قوات حراسة لا تملك والحكومة المركزية فيها القوة القادرة على ضبط الامن والسيادة ، فسهل على الحكومات الاقليمية اتخاذ القرارات التي تخدم الاحتكارات وتتنافى مع مصالح الكونغو(نكروما،١٩٦٦،٢٥٧) وعلى الرغم من سلبياته كلها ، عد المؤتمر نصراً كبيراً للكونغو لمجرد اعتراف بلجيكا باستقلال الكونغو التام ضمن حدودها الطبيعية(المستقبل،١٩٦٢،٣٥٤).

المحور الثاني : سياسة بلجيكا الاقتصادية ودورها في اضطراب الاوضاع الداخلية في الكونغو

استغلت بلجيكا انشغال الكونغوليين بعملية الانتخابات فقررت عقد مؤتمر اقتصادي يجمع البلدين في نيسان – ايار عام ١٩٦٠ ، لحل المشاكل الاقتصادية والمالية وحاولت من خلالها في المرحلة الانتقالية الزام الكونغو بمجموعة من المعاهدات تضمنت المصالح البلجيكية في ادارة الشركات المالية والاقتصادية بسبب القلق الذي انتاب الدوائر البلجيكية من

اشراف الحكومة الكونغولية على هذه الشركات فتم تكبيلها بالمزيد من القيود والتبعات المالية اعلن شيفين المسؤول البلجيكي الاقتصادي بمنح الكونغو القروض والهدايا المالية لتتمكن من اجتياز الأزمة المالية التي تمر بها بسب العجز المالي الكبير في ميزانيتها (نكروما،١٩٦٦،٢٥٧) وامام هذه العروض لم تشأ اللجنة التنفيذية الكونغولية اتخاذ قرارات تلزم الحكومة في المستقبل ولاسيما ان الوفد الكونغولي كان يعلم أنه لا يتمتع بخبرات واسعة في الشؤون المالية وعليه سعى الوفد الى ان يكون المؤتمر استكشافياً وابدت جماعة من الكونغوليين احتجاجها على تفسير شيفين للأزمة الاقتصادية ، واتهموا الادارة البلجيكية بأنها المسؤولة عن صرف الاموال على اساس اشباع حاجات البلجيكيين مقابل زيادة الديون على الكونغو بسبب القروض التي أنفقت على هذه الحاجات لذا طالب الوفد أن تكون مسؤولية معالجة الدين الوطني بلجيكا لا على الحكومة الكونغولية الوطنية(Epstein,1962,290).

على اثر ذلك تصاعدت الخلافات بين الجانبين وكادت أن تصل الى الصدام، الا ان انشغال أكثر الزعماء الكونغوليين بعملية الانتخابات الى جانب كفاءة سكريفر، منع حدوث ذلك فقد ادرك سكريفر ان وسائل الضغط لا توفر الضمانات للبلجيكيين ، كما ان طبيعة تركيبة الوفد الكونغولي المتكون من الحزبيين وعدد من السياسيين الذين لا يملكون اية خبرة في النواحي المالية ، ولا يمتلكون بيانات ودراسات عن مجالات التفاوض التي يمكن مناقشة البلجيكين حولها (U.s.a,1962,820) وزاد من حدة الامر تفاقم الخلافات بين الوفد الكونغولي نتيجة شعور ساسة الكونغو بالنقص تجاه الخريجين واتهموهم بالتأثر بالاحتكارات البلجيكية نتيجة تعايشهم اثناء دراستهم فيها وانسجامهم مع المصالح البلجيكية (Hoskyns,1960,50)، اما الوفد البلجيكي فتكون من عدد كبير من الاقتصاديين لا تقل خبراتهم عن الوفد السياسي ، فضلاً عن عدد من المستشارين مثلوا مصالح الشركات ، مثل فيدكول واتحاد التجار الكونغولي ورواندا اورندي (Libois,1965,319).

وطرح الوفد البلجيكي مسألة الاستثمارات الخارجية في الكونغو واكد اهميتها الى جانب الاستثمارات الحكومية ،وان بلجيكا مستعدة لدفع جزء من تكاليف الفنيين البلجيك الذين سيبقون في الكونغو لضمان مصالحها وتوظيف الاقتصاد الكونغولي لخدمة المصالح البلجيكية المستقبلية، وفي نهاية المناقشات تقرر انشاء لجنتين ، احدهما تتعامل مع المسائل المالية العامة والنقدية ، والاخرى تتعامل مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تشكيل لجنة تدرس التوصيات البلجيكية بشأن الاستثمارات الخارجية وتأسيس الشركات على ان تقدم مقترحاتها بشكل مفصل الى الحكومة الكونغولية (Hoskyns,1960,52).

وعدت بعض الجهات انتهاء المؤتمر بهذا الشكل انتصاراً للكونغوليين فكتبت "ديلي تلغراف" "حصل الكونغوليون تقريباً على كل ما ارادوا من البلجيكيين ولم يعطوا مقابلها أي شيء "، لكن الحقيقة كانت غير ذلك لان كل ما طرح اثناء المناقشات كان في ضوء اتفاق بين البلجيك واعوانهم من الكونغولين لخدمة الشركات المالية والاحتكارات البلجيكية والمصالح الاوربية وعلى رأسها المصالح الامريكية (Hoskyns,1960,53) اذ استطاع شيفين اقناع بعض المندوبين الكونغوليين بمسألة حل الشركات البلجيكية الخاصة ، وتحويلها الى شركات مساهمة وساعده في ذلك أن المندوبين فقدوا الثقة بشكل تام بالشركات المرخص بها ، وان الحكومة الكونغولية تقدم تعويضات للمستعمرين وتحويل امتيازات هذه الشركات الى الدولة ، فأدى بكثير من المندوبين الى تأييد حل الشركات ونقل حقوقها إلى الدولة الكونغولية قبل الثلاثين من حزيران .

نجح شيفين في اقناع الكونغوليين بأن القيام بهذا العمل بعد موعد الاستقلال سيعطي انطباعاً سيئاً في الخارج يدل على معاداة الحكومة الكونغولية للشركات الخاصة(Libois,1965,320) ، فصدر في الثلاثين من ايار مرسوم كشف الاتفاق الذي تم بين السلطات البلجيكية والمسؤولين في شركة كيفو الوطنية تم بمقتضاه انسحاب الكونغو البلجيكية من

الشراكة في الامتياز، والتنازل عن حقها في المؤسسة ، فتحولت شركة كيفو الوطنية في الحادي والعشرين من حزيران الى شركة مساهمة عامة باسم " شركة كيفر البلجيكية الأفريقية (سوباكو)" مع اقرار تقديم الحكومة الكونغولية تعويضاً لهذه الشركة في حال الاستيلاء على الاراضي والامتيازات التابعة لها (نكروما،١٩٦٦،٢٥٩)، وفي السابع والعشرين من حزيران صدر مرسوم آخر نص على حل شركة كيفو الجنوبية وتقسيم أموالها بين الكونغو وشركة كاتنجا ، وهو ما ادى الى ان تفقد الكونغو السلطة التي يمكن أن تستخدمها في الاستيلاء على شركة كيفو الجنوبية التي لها الحق بالاحتفاظ بامتيازات اتحاد المناجم ، كما فقدت الشركة مكانتها كمؤسسة مساهمة كونغولية شبه حكومية ومن ثم لم يعد بمستطاع الحكومة الكونغولية ان تمارس حقها الشرعي في تعيين رئيس شركة كاتنجا ، وعدد من مديرين مجالس ادارتها ، والتعبير عن وجهة نظر الحكومة الكونغولية في اجتماعات اتحاد المناجم(فايق،١٩٨٤،١٦٧) .

لم تقتصر التبعات السلبية للقرار على الكونغو عند هذا الحد بل حصل اتحاد المناجم (نكروما،١٩٦٦،٢٥٩) على فوائد ومزايا اضافية ضخمة بالاستيلاء على ثلث الاراضي التي استصلحتها شركة كيفو الوطنية، واستولت على عقاراتها وأموالها في المصارف واصبح لها حق الحصول على ثلث الايجارات المقررة لشركة كيفو الجنوبية من امتيازات التعدين في المستقبل وخلاف ذلك يكون على حكومة الكونغو ان تدفع تعويضاً مقداره (١٠٠) مليون فرنك مقابل استعادة الاراضي والامتيازات المعطاة للشركة، سعت الحكومة البلجيكية الى اضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما قدرتها على الادارة الرشيدة للموارد لتنمية المجتمع وتلبية حاجاته ولكي تجهز على الحكومة الجديدة بصورة تامة ، قامت الحكومة البلجيكية بسحب مبالغ ضخمة من رؤوس الاموال وتشجيع تصدير المنتجات الكونغولية الى الحد الاقصى وتخفيضها الى الحد الأدنى فأصاب الميزان التجاري خلل كبير بمقدار (١٣,٤١٧) مليون فرنك وسحب اصحاب رأس المال الخاص ما يقارب سبعة بليون فرنك خلال تلك المرحلة (نكروما،١٩٦٦،٢٥٩) ، كل ذلك من اجل اضعاف الدولة الكونغولية الوطنية وابقاء الكونغو تحت السيطرة الاستعمارية.

المحور الثالث : المساعي البلجيكية في اثارة الحرب الاهلية وانفصال اقليم كاتنجا

لم تكن فكرة فصل أقليم كاتنجا عن بقية اجزاء الكونغو وليدة الظروف التي مرت بها الكونغو في شهر تموز عام ١٩٦٠ ولم يكن تصاعد الحركة الانفصالية حدثاً عرضياً، بقدر ما كان عملاً خطط لتنفيذه منذ سنوات لكن الظروف والتطورات السياسية في الكونغو ومصالح الشركات الاستعمارية اجلت تنفيذها الى عام ١٩٦٠، نتيجة تمتع اقليم كاتنجا بإمكانيات اقتصادية كبيرة جعلته يحتل مكانة مهمة لدى الكونغوليين و الشركات الاحتكارية على حد سواء فهذا الاقليم هو مصدر ل(٦٥%) من موارد البلاد لما يتمتع به من ثروات طبيعية لأثمن الخامات الاستراتيجية كاليورانيوم والجرمانيوم والليثيوم والكروم والماس والنحاس (Gurtov,1974,52) ، ترجع الخلفية التاريخية لمشكلة هذا الاقليم الى عهد ليبولد الثاني أذ احتلت الشركات الاستعمارية مكانة خاصة في استثمارات معادن كاتنجا ، وقيام الشركات بممارسة الضغوط لجعل اقليم كاتنجا يتمتع بشبه استقلال ذاتي عن بقية الاقاليم، اذ اصبح نائب الحاكم العام عام ١٩٢٣ المسؤول المباشر عن نظام الحكم في الاقليم ، مع جعل تبعيتها الى وزارة المستعمرات في بلجيكا على خلاف بقية اقاليم الكونغو التابعة الى الحاكم العام(نكروما،١٩٦٦،٢٣٠) واستمر الركود السياسي سائداً في كاتنجا حتى ظهور نتائج انتخابات عام ١٩٥٧، الذي ارتبط ببروز التماسك القبلي بين قبائل بالوبا كاساي وكانتجا، اذ حصلوا على معظم المقاعد الانتخابية ويعود ذلك الى افتقار تلك المرحلة لأي تنظيم سياسي او حزب سياسي يمكن ان يستقطب الاصوات لصالحه وكان ذلك أحد أسباب تشكيل اتحاد قبائل كاتنجا (كوناكات) برئاسة مويس تشومبي لكن فشله في اقناع قبائل البالويا التي تشكل ٤٠% من سكان كاتنجا، بالانضمام الى حزب كوناكات، ادت الى انفراد قبائل بالوبا بتشكيل حزب خاص بها عرف بأسم (بالوباكات) فأصبح جاسون سيندوي* رئيساً له (زجلر،١٩٦٧،٤٣).

أما المستوطنون البيض البالغ عددهم أربعة وثلاثين ألف مستوطن فقد ساهموا بشكل فعال في أدارة السياسة في كاتنجا، اذ شكلوا اتحاد كاتنجا الذي يضم لجانا للدفاع عن النفس واقتصر الانتماء الى هذه اللجان على البيض من موظفي الادارات ومستخدمي اتحاد المناجم ، كما ضم الاتحاد تنظيماً خاصاً بالمستعمرين عرف باسم (اتحاد المستعمرين اوكول) وترأس إشيل غفراج* Achille Javage اتحاد كاتنجا وحدد الاتحاد اهدافه بالتمييز العنصري في المؤسسات العامة وعارض قبول الافارقة في التعليم العالي وايد توطين الاوربيين على نطاق واسع ودعا قادة الجيش البلجيكي للمجيء الى كاتنجا واحتلال المراكز المهمة فيها.

حدث تقارب بين اتحاد كاتنجا وحزب كوناكات بعد ان ادرك غفراج ان الجيش البلجيكي وقوى الامن وحكومة بروكسل لم تكن على استعداد لدعم مشاريعه الرامية الى اقامة دولة افريقية تحت حكم البيض(زجلر،١٩٦٧،٤٣)، فدعا الى الانضمام الى كوناكات من اجل تحشيد القوى الافريقية لتحقيق مشروعه الانفصالي فضمن تشومبي المساندة المادية والمعنوية المستعمرين والشركات الاستعمارية المتمثلة باتحاد كاتنجا واتحاد المناجم اوكول والشركات الأخرى من اصحاب المصالح والاستثمارات في كاتنجا وتكمن أهمية هذه الخطوة بالنسبة الى جلسات المؤتمر واعلان انفصال كاتنجا في حال عدم تلبية ما يريد (البراوي،د.ت،٢١٣).

وبعد فشل كل هذه المحاولات اضطر تشومبي الى الرضوخ للأمر الواقع ، والمشاركة في الانتخابات لكنه سار خطوة جديدة نحو الانفصال عندما اعلن مشاركته مع نائبه كيبوي في انتخابات مجلس الولاية على الرغم من الاهمية الثانوية لهذا المنصب قياساً بالبرلمان القومي(زجلر،١٩٦٧،٤٣) وأسفرت انتخابات الجمعية الاقليمية عن حصول كوناكات ، بدعم من الادارة البلجيكية ونفوذ اتحاد كاتنجا المالي على خمسة وعشرين مقعداً مقابل ثلاثة وعشرين مقعداً* حصل عليها بالوباكات (البراوي،د.ت،٢١٥).

يبدو ان جميع الاطراف الكونغولية ادركت أهمية تحقيق النصر في الميدان العسكري واثره على سير الاحداث السياسية التي يمر بها البلد ، فبعد ان فشلت قوات لومومبا في القضاء على مقاومة بالوبا كاساي ،اصابها التذمر لأنها كانت المعركة ستكون سريعة(Kessings1960,217) ولعل لومومبا حاول تشتيت مقاومة تشومبي باعلان بالوبا كاتنجا الحرب عليه وان كثرة القوات وتفاقم الصراعات ادى الى انقسام ساحة الصراع الى ثلاث جبهات تواجه كاتنجا واحدة من جهة كاساي والثانية في كيفو والثالثة في شمال كاتنجا (G.A.U.N,1961,23) فادرك تشومبي ضرورة اتخاذ اجراء عاجل لإيقاف زحف قوات لومومبا على كاتنجا، فقام بتبرير الهجوم على اعدائه بتشجيع كالونجي الذهاب إلى كاساي لقيادة انصاره هناك(دتفيستر،د.ت،٩٦) يبدو ان الانقسام الذي شهدته الحركة الوطنية لم يكن بعيداً عن تأثيرات الحرب الباردة وانقسام العالم الى اشتراكي ورأسمالي كما لانغفل عن دور الولايات المتحدة الامريكية متمثلة ب المخابرات الامريكية CIA في تأزم حدة الصراع و تأجيج الانقسام ما بين الاحزاب الوطنية لضمان السيطرة على المنطقة وعدم فسح المجال للاتحاد السوفيتي بالنفوذ اليها (دو فيته،٢٠٠٥،٦٦) حصل الانقلاب ١٤ ايلول ١٩٦٠ الذي قاده رئيس اركان الجيش موبوتو والذي نتج عنه اغلاق البرلمان واقامة حكم موالي للإدارة الامريكية وامهال سفارات الدول الاشتراكية بأغلاقها ومغادرة البلاد خلال يومين والقاء القبض على لومومبا ووضعه تحت الاقامة الجبرية ومن ثم تسليمه الى الزعيم تشومبي واعدامه في ١٧كانون الثاني ١٩٦١ (المختار،٢٠٢٣،٣١٨) .

ولمنع وصول بالوبا كاتنجا إلى الجنوب امر بغلق المطارات والطرق الرئيسية المشتركة مع حدود شمال كاتنجا ، وجلب المرتزقة من الدول الاوربية فشكل فرقاً عسكرية مدربة جيداً(Kessings1960,218) ورغم ذلك فقد تشومبي عدداً من جنوده في مواجهات مع بالوبا كاتنجا التي فرضت سيطرتها على اغلب مناطق الشمال، فشدد تشومبي على ضرورة تحقيق الانتصارات العسكرية لمنع وقوع مزيد من المناطق بأيدي البالوبة ولتحسين موقعه السياسي أمام خصومه

(دتفيستر، د.ت،٩٦) لسعة المناطق وإصرار البالوبا على معاداة تشومبي ، ومساندة لومومبا وقواته تعقدت مهمة تشومبي على الرغم من استمرار المعارك بين الطرفين بكل شراسة دون حسم الموقف لأحد الأطراف ، ادى تفاقم الصراع وتصاعد الاشتباكات وعدم وجود مؤشرات على حسمه الى ظهور مبادرات عبر فتح باب التفاوض مع سجناء البالويا السياسيين ، فاشترطوا منح الدالويا خمس وزارات ، مقابل التعاون مع اليزابيث فيل التي لطالما كانت فاقدة الثقة التامة بزعماء البالوبا ،كما ان الامر الذي أفشل هذه المفاوضات هو تصاعد الشك لدى زعماء كاتنجا في احتمال التحاق السجناء بالمقاومة بدلاً من تنفيذ الاتفاق عند اطلاق سراحهم(Kessings1960,219).

منذ اللحظة الاولى لإعلان استقلال كاتنجا وجه تشومبي نداءاته الى كل دول العالم ولاسيما الى الدول الصديقة لكاتنجا من اجل الاعتراف بها دولة مستقلة فارسل عدداً من مندوبيه الى خارج كاتنجا ، للحصول على هذا الاعتراف مستغلاً علاقات بعض مستشاريه الاجانب والشركات الرأسمالية حتى ان هذه الشركات عرضت على حكومة كوستاريكا مبلغ مليونين ونصف المليون دولار لتكون أول دولة تعترف باستقلال كاتنجا (عودة،١٩٦٧،٦٧) لكن تشومبي أصيب بخيبة أمل كبيرة عند تصريح هارولد ماكميلان*Harold Macmillan رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس النواب البريطاني برفض حكومته ارسال قوات عسكرية او قوات شرطة الى كاتنجا ، بعد أن استمع الى عدد من النواب الذين طالبوا رئيس الوزراء بتقديم الضمانات الكافية بعدم استخدام قوات الاتحاد ضد كاتنجا ، كما رفض السير روي ولنسكي طلب تشومبي بقوله " اذا ما وافقت على التدخل الخارجي فسيكون الطريق مفتوحاً للآخرين ايضاً "، واكد ان حكومته لن تعترف بتشومبي رئيس دولة مستقلة ، وهذا ما صرح به ايضاً رئيس وزراء روديسيا الجنوبية مبرراً موقفه بالأسباب الانفة نفسها وحتى الاب فولبرت بولو*Abbe Fulbert Youlou رئيس جمهورية الكونغو برازافيل لم يجرؤ على الاعتراف بحكومة كاتنجا ، على الرغم من مواقفه الصريحة الى جانب الانفصال وعدم تردده في تقديم المساعدات الى تشومبي بشتى الوسائل (Kessings,1960,641) ، ولكن ذلك لم يثن تشومبي بالاعتماد على يولو في محاولة لإقناع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بالاعتراف بدولته مقابل دفع الاموال لها ، وحاول اغراء الدول الأفريقية بثروات كاتنجا عندما صرح توماس تشومبي عند رئاسته احدى البعثات الكاتنجية لهذا الغرض قائلاً ان هدف حكومة كاتنجا هو تأسيس اتحاد فدرالي من الدول الافريقية المستقلة لا يقتصر على الكونغو فحسب ، بل سيشارك فيه اعضاء المجتمع الفرنسي القديم وقوله نحن لا نرغب في الاحتفاظ بثروات كانتجا لأنفسنا بل مستعدون لمشاركتها مع الدول الافريقية الأخرى (Libois,1960,177).

ظهر الانقسام في الموقف البلجيكي اثناء انعقاد مجلس الوزراء في الثاني عشر من تموز ، فقد ابدى الليبراليون تقبلاً واضحاً بالانفصال حتى ظهرت اشاعات تؤكد انسحاب الحزب الليبرالي من مجلس الوزراء اذا لم يعترف بكاتنجا دولة مستقلة(Hoskyns,1960,98) وعبر رئيس الحزب الوطني البلجيكي عن رغبته في رؤية " دولة كاتنجا معترفاً بها كل الحكومات ومن الحكومة البلجيكية ايضاً" وعلى الرغم من رفض الحزب الاشتراكي الاعتراف باستقلال كاتنجا ، الا انه نهج سياسة أكثر حذراً من سياسة الجهات السياسية البلجيكية الاخرى ، خوفاً من ادخال بلجيكيا في مشاكل هي في غنى عنها، فاتسمت تصريحات اعضاء الحزب بالتعاطف مع الانفصال، وبرزت هذه الصورة في خطاب الشيخ هنري رولن Henri Rolin قائلاً انه " ليس هناك شك في ان الحالة في كاتنجا أفضل من أي منطقة أخرى ، واذا رغبت كاتنجا في أن تحصل على هذه النتيجة لابد للسيد تشومبي ان يقطع كل الروابط التي تربطه بالحكومة المركزية ، فانا شخصياً لا يمكن ان الومه على ذلك " ، وأضاف قائلاً " اذا لم تعترف بلجيكا بهذا الاستقلال لا يسعنا الاستمرار بأرسال المساعدات الى حكومة كاتنجا الاقليمية (Kessings,1960,641) وقد اظهرت تصريحات الحزب الاشتراكي ومواقفه عن احداث الكونغو ، منذ عام ١٩٥٨ وحتى اعلان الانفصال ، ان ميوله نحو تمثيل المصالح البلجيكية اقوى من تمثيله لمبادئ الحزب الاشتراكي وحتى الحزب الكاثوليكي الذي مثل الجانب المعارض للانفصال ، اذ حاول ايسكينز رئيس الوزراء ان يجد مبررات لعملية

الانفصال مع تأكيده خطورة الاعتراف به فذكر امام مجلس الشيوخ ان بلجيكا لا يمكنها الاعتراف باستقلال كاتنجا في الوقت الحاضر ، لان دولة الكونغو مستقلة وقد يتم تعديل الدستور ليتحول إلى دستور اتحادي او شبه اتحادي ، لان كاتنجا فيها حكومة " تأخذ القرارات في بعض الميادين ، ولدى تشومبي اغلبية برلمانية ، يحاول ان يعيد النظام أنا أفضل هذه الحكومة القائمة على الفوضى كما يريدها الشيوعيون " ، وكرر الشيخ رولن هذه التبريرات ، واضاف ان الحكومة البلجيكية يمكنها ان تعترف بدولة كاتنجا اذا استطاع تشومبي ان يقدم الدليل على أن قراره سيحصل على تأييد اغلبية سكان كاتنجا وإذا برهن على منع الحكومة المركزية من ممارسة سلطاتها على الاقليم وهو تحريض واضح على اشاعة العنف والحرب الاهلية التي يمكن تستغلها بلجيكا وتفرض سيطرتها عليها (Arther,1963,31) مع ذلك سعت حكومة البلجيكية الى منح الاعتراف الدولي بالعملية الانفصالية اذ بعث وزير الخارجية وكني رسائل الى ممثلي الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا وفرنسا وهولندا ولوكسمبورغ ، حثها على عدم النزول الى مستوى الاعتراف بدولة كاتنجا ، فهي لا تمثل في نظره سوى جزء من المستعمرة البلجيكية السابقة (Kanza,1976,194) للخشية من ازياد المعارضة ضدها لاسيما بعد تصاعد الحرب الباردة كما خشيت من انها اذا اعترفت بحكومة كاتنجا سوف تخرج عن نطاق عضويتها في حلف الناتو ومنظمة الامم المتحدة ، باختراق القانون الدولي وميثاق المنظمة لذلك التزمت الاختيار الثاني بعدم الاعتراف بكاتنجا، كما انها لم تكن بعد قد هضمت فكرة استقلال الكونغو ، فكيف تستسيغ فكرة استقلال كاتنجا الذي طالما عارضتها لإدراكها ان هذا العمل سيعجل فقدان بلجيكا لمستعمرتها الوحيدة لصالح الاستثمارات البريطانية والفرنسية والامريكية ، التي بدأت تتزايد بشكل واسع منذ عام ١٩٥٩ ، كما ان تصاعد العملية الانفصالية مرتبطاً بالنشاط الذي تمارس الشركات ونفوذها داخل بلجيكا والمجتمعات الغربية الى قيام تشومبي باتهام الحكومة البلجيكية بالخيانة لعدم تقديمها النصح لحكومة كاتنجا بصعوبة او استحالة اعتراف الحكومة بدولته الجديدة(بيردافيستر،د.ت،٥٥) ، وهذا يتناقض مع ما صرح به كيمبا بان وكني وزير خارجية بلجيكا ، نقل هذا الرأي للحاكم العام البلجيكي اليزابيث فيل ، الذي اكد رأيه هذا لتشومبي بالقول ان دولته لن تعترف باستقلال كاتنجا، وستقدم المساعدة قدر الامكان(Libbois,1960,98) وبذلك خرجت كاتنجا من اللعبة دون ان تحصل على اعتراف دولة واحدة .

لم يستسلم تشومبي أمام الفشل الكبير الذي مني به للحصول على الاعتراف بدولته ، لعدم اعتراف بلجيكا أو أي دولة أخرى بها بل أظهر تفائلاً بقدرته على كسب التأييد وادرك ان عليه مواجهة بعض العراقيل والمشاكل التي تحول دون تثبيت دعائم حكمه والحصول على الاعتراف فكان لابد من انجاز بعض الاهداف الضرورية لتحقيق حلمه التي تمثلت في:-

١- تحقيق الاستقرار الداخلي في كاتنجا ، ويتم ذلك عن طريق :

أ- اعادة بناء الجيش الكاتنجي ، واعادة النشاطات الاقتصادية في كاتنجا إلى وضعها الطبيعي لإدامة الحياة الاقتصادية والافادة من الاستثمارات الاجنبية لاسيما البلجيكية للحصول على الدعم الخارجي .

ب- انهاء الخلافات مع الحزب المعارض في شمال كاتنجا من قبائل البالويا بزعامة سيندوي.

٢- القيام بعض الاجراءات التي تظهر كاتنجا دولة مستقلة عن الحكومة الكونغولية المركزية .

٣- السعي لاستغلال الاستقرار الاجتماعي والامني وادامة الحياة الاقتصادية لكسب تأييد الدول المختلفة لاستقلال دولة كاتنجا(بيردافيستر،د.ت،٥٥) ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل كان تشومبي بما لديه من امكانيات قادراً على تحقيق هذه الاهداف؟ ام انه عول على المساعدات البلجيكية لتحقيق ذلك ؟

عمل تشومبي منذ اللحظات الاولى لإعلان الاستقلال لاتخاذ الاجراءات على جميع الاصعدة لتحقيق هذه الاهداف ساعده قرار الحكومة البلجيكية بتقديم كل مساعدة ممكنة عسكرية ام فنية(بيردافيستر،د.ت،٥٥) تعويضاً عن الموقف الرئيسي بعدم الاعتراف باستقلال كاتنجا للمحافظة على مصالحها في الكونغو .

بدأت المساعدات العسكرية البلجيكية من خلال تدخل القوات البلجيكية في شؤون الكونغو الداخلية ، حين قامت بنزع سلاح القوة العامة وطرد الجنود الى أقاليمهم(Young,1960,203) وباشرت فوراً بتشكيل قوة كاتنجية جديدة فعين تشومبي غي ويبر Guy weber الضابط البلجيكي مسؤولاً عن كل العمليات العسكرية في كاتنجا وأصبح مستشاره العسكري(زجلر،١٩٦٧،٥٨) تومسون Thomson منصب قائد القوات البلجيكية في كاتنجا والقائد كريفكوير Crevecoeur في منصب قائد الجندرمة الكاتنجية الجديدة (Libbois,1960,98) التي شكلها القائد ويبر بعد استبعاد العناصر المشكوك في اخلاصها لكاتنجا ، وبلغ مجموع هذه القوة اثني عشر الف جندي ، ومعاون القائد كريكفور عدد من الضباط البلجيك ، برتبة نقيب فما فوق ممن كانوا في القوات البلجيكية عند دخولها الى الكونغو(زجلر،١٩٦٧،٥٨) ، ودعي الى الخدمة الضباط الذين طردوا عند تنفيذ قرار فرقة القوة العامة (Libbois,1960,98) فضلاً عن عدد من الضباط الذين ارسلتهم بروكسل للخدمة في جيش كاتنجا فبلغ عددهم تسعة وثمانون ضابطاً يعملون في القوة العامة وثلاثمائة وستة وعشرون بلجيكياً يعملون متطوعين في جيش تشومبي وسبعون شرطياً تم استدعاؤهم من بلجيكا (Bustin,1970,124) .

اعتمدت كاتنجا في تسليح هذه القوات على مصادر متعددة فمن جهة استولت على الأسلحة التي صادرتها القوات البلجيكية من القوة العامة الكونغولية عند دخولها الى الكونغو ، وعلى كميات الاسلحة المخزونة في قاعدة كامينا (زجلر،١٩٦٧،٥٨) كما امر وكني وزير الخارجية البلجيكية القوات البلجيكية بترك اسلحتها عند مغادرة كاتنجا وارسلت الحكومة البلجيكية عند بداية التمرد وحتى ايلول ما يقارب مائة طن من الاسلحة فيها عدد كبير من البنادق الاوتوماتيكية من طراز (F38)، ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة ونقل الطيران البلجيكي ما يقارب خمسة وعشرين طائرة (Libbois,1960,114).

ولم تقتصر المساعدات على الاسلحة والفنيين بل تجاوزت ذلك الى توفير المعلومات السياسية والعسكرية لحكومة كاتنجا ، والقيام بأرسالها على مدار الساعة من شبكة اتصالات يديرها البلجيكيون من برازافيل وبعض المناطق الأخرى (زجلر،١٩٦٧،٥٨) وفي لقاء مع القائد ويبر عام ١٩٦٣ اشار الى ان جميع الكوادر البلجيكية من ضباط وموظفين كبار كانوا يتلقون الاوامر والرواتب من الحكومة البلجيكية وإنه قد عين في منصبه بناء على امر من بروكسل (بيردافيستر،د.ت،٥٥)

في الجانب الإداري وصل السير هارولد اسپرمونت ليندين H.A.Lynden ومساعده روبر روتشيلد Rober Rothschild الى اليزابيث فيل، في السابع عشر من تموز على رأس بعثة فنية بلجيكية لمساعدة كاتنجا وأصبح السير اسپرمونت رسميا المستشار الفني لتشومبي، ومن جهة غير رسمية مبعوثاً خاصاً لرئيس وزراء بلجيكا، وبدأت البعثة اعمالها في العشرين من تموز ونجحت في تقديم النصح والمشورة الى الحكومة الكاتنجية ، من خلال حضور اجتماعات الحكومة ودعت الى توحيد الاحزاب وجلبت أعداداً من الفنيين البلجيك من بروكسل ولاسيما الضباط البلجيك الذين انظموا للعمل تحت قيادة القائد كريكفور المسؤول عن قوات الدرك ، واكد السير اسپرمونت لتشومبي استعداد بلجيكا لتقديم أي مساعدة الى كاتنجا لكن لا يمكنها الاعتراف بها دولة مستقلة (بيردافيستر، د.ت،٣٩).

في الجانب الاقتصاد سعى القائد ويبر الى تنظيم العمل في اتحاد ماينر والشركات الأخرى بأن حملته تقدم ضماناً كافياً لاستئناف عودة الحياة الاقتصادية في كاتنجا ، فقررت الحكومة البلجيكية اسناد هذه الخطوة من خلال قيامها بأرسال تعزيزات عسكرية بلغت ما يقارب خمسة آلاف جندي حددت مهمتها ، فضلاً عن توفير الامن والنظام بالاستيلاء على كل المراكز الحيوية في الاقليم ولاسيما في منطقة كولويزي ومستودعات الحديد في سكانيا ولولو ، وحولت الحكومة البلجيكية القائد البلجيكي تومسون باستنفار كل الذكور من المدنيين البلجيك في كاتنجا ، ما بين خمسة وعشرين وخمسة واربعين

عاماً لإحياء النشاط الاقتصادي في المدينة ودعمه وهدد كل الموظفين البلجيك ، الذين تركوا وظائفهم بالطرد وعدم توفير فرص عمل لهم في بلجيكا او كاتنجا فيما بعد، اذا لم يرجعوا الى وظائفهم (Kessings,1960,641) وامر القنصل البلجيكي كل الوكلاء والمدراء البلجيك في كاتنجا بالاستمرار بالعمل والا سيتعرضون لتهمة اهمال متعمد للواجب " (Libois,1960,103) وسار اتحاد ماينر على السياسة نفسها عندما قرر طرد كل المدراء والموظفين الكبار في حال استمرار تغيبهم عن وظائفهم.

بعد اتخاذ هذه الاجراءات كلها نجح القائد ويبر في اقناع اصحاب شركة اتحاد مايلر بارسال بعثة الى روديسيا لدعوة وكلائها هناك للعودة الى كاتنجا وممارسة اعمالهم ، وصرحت الحكومة البلجيكية في السادس عشر من تموز بان كاتنجا" اكملت استقلالها مع شيوع الامن وانتظام النشاط الاقتصادي "، وعلى اثر ذلك عاد كثير من البلجيكيين الذين غادروا الكونغو الى جانب الخبراء والفنيين الذين جلبتهم البعثة الفنية البلجيكية من بروكسل حتى وصل عدد العاملين في الكوادر الكاتنجية ، اواخر شهر تموز عام ١٩٦٠ ما يقارب عشرة آلاف موظف، وفي الحادي والعشرين من تموز ، ايد الملك بودوان كل هذه الاجراءات المتخذة من حكومته وطالب البلجيك بضرورة التعاون مع رجال كاتنجا على اقل تقدير ويبدو ان تشومبي نجح ، بمساعدة البلجيك في اعادة استقرار الحياة الاقتصادية ، اذ استمر العمل في المناجم والمصانع والمشاريع ووسائل النقل التابعة لاتحاد المناجم ، من غير توقف ولا ليوم واحد ، حتى زاد انتاج اتحاد المناجم عما كان عليه في عام ١٩٥٩ ، بحفر آبار جديدة في كامبونيه وانشاء مصفاة أوتوماتيكية في لويلو ، ومراكز لبناء السفن اذ مثل هذا الهدف من اولويات ما اهتم به تشومبي ، لأنه كان يعتمد اعتماداً شبه كامل على موارد هذه المشاريع وان توقف هذه المشاريع يعني حرمانه من هذه الموارد(بيردافيستر، د.ت،٣٩) .

سعى تشومبي الى تتويج هذه الاجراءات كلها بالاتفاق مع البالوباكات في شمال كاتنجا وانهاء حالة الخلاف الدائمة بين الطرفين بعد النجاح الذي حققه في استمالة بقية الزعامات القبلية في كاتنجا حيث وقع ما يقارب خمسة وعشرين قبيلة وزعيماً وثيقة في السادس عشر من تموز رفعت الى تشومبي تنص على تأييد قرار الاستقلال، أكد تشومبي خلال انعقاد حكومة كاتنجا في الثاني عشر من تموز على ضرورة الدخول في مفاوضات مع زعماء البالوباكات لمنحهم اربعة مناصب وزارية ، وفعلا حاول تشومبي الاتصال بزعماء البالوباكات وعلى راسهم سيندوي عن طريق زملائه الذين درسوا معه في بروكسل لمحاولة اقناعه بضرورة العودة الى كاتنجا مع اعضاء حزبه وكرر عرضه السابق مع اضافة منصب نائب رئيس حكومة كاتنجا، الا ان بالوباكات بقت مصرة على معارضة الانفصال وطلب سيندوي من تشومبي اعادة الى كاتنجا الى إدارة الحكومة الكونغولية المركزية والكف عن المضي في الاتجاه الذي يسير عليه ، وطلب بروسبير موامبا الونكو* P.M.Ilunga اطلاق سراح كل المحتجزين السياسيين واعضاء البالوبا من سجون موننغو وزير داخلية كاتنجا (Libois,1960,103) مع اشترط اعضاء البالويا التفاوض على انهاء حالة الخلاف والصراع بين الطرفين ، إذا رجعت كاتنجا عن قرار الانفصال والعودة الى جمهورية الكونغو، ورفع علم الجمهورية من جديد (بيردافيستر، د.ت،٣٠) والا سيكون القتال حتى الموت هو الحل الوحيد* .

ولأهمية التوصل الى حل مرضي للكوناكات حاول القائد ويبر اغراء نواب الكاريل فعرض عليهم في الرابع والعشرين من تموز سبع مناصب وزارية ، مقابل تأييد انفصال كاتنجا (Hoskyns,1960,145) ، رافق هذه الاتصالات ظهور بعض الدعايات على صفحات الصحف البلجيكية والكاتنجية على لسان بعض المسؤولين البلجيك والكاتنجيين بخصوص نجاح المفاوضات وتعيين رئيس وزراء من الكاريل، وموافقة سيندوي على هذه النتائج سرعان ما كذبت هذه الاخبار من قبل كل من سيندري وكالونجي وموامبا والونكو، اذ اكدوا بأكثر من تصريح فشل هذه الاتصالات ، وعدم التوصل الى أي

اتفاق(Hoskyns,1960,145) وساعدت بعض الاحداث التي ارتكبها تشومبي على انتهاء هذه المفاوضات بشكل نهائي بالفشل ومنها :

١- طرد الجنرال لوندولا.

٢- الهجوم البلجيكي بالمساندة الجوية على معسكر جيش الكونغو في نزيلو والذي ادى الى قتل ثلاثة عشر جندياً واحتجاز مائتين آخرين .

٣- ترك اعضاء القوة العامة المعارضين للانفصال السلاح وعودتهم الى أقاليمهم الأصلية.

٤- القاء موندغو القبض على اعضاء المعارضة البالوبا.

٥- ترشيح مدراء موالين للكوناكات على مناطق البالويا .

٦- رفع علم كاتنجا الخاص ومنع رفع علم جمهورية الكونغو المستقلة (Hoskyns,1960,146).

بعد فقدان الامل نهائيا في التوصل الى حل مع البالوباكات ، اصدر تشومبي عدداً من القرارات اعطاء حكومته طابع الاستقلال و السيادة الكاملة منها :

١- اصدر في الثامن والعشرين من تموز قانوناً يحظر على سكان كاتنجا رفع علم جمهورية الكونغو والاكتفاء برفع علم كاتنجا الخاص*(زجلر،١٩٦٧،٦٣) .

٢- اقنع مجلس النواب بإصدار قانون بتشكيل مجلس اعيان لكاتنجا يتكون من اثنين وستين عضواً يقوم تشومبي باختيارهم على ان يكونوا من بين الزعماء التقليديين والوزراء واعضاء المجلس النيابي والشيوخ في المجلس الوطني الكونغولي ، وسرعان ما استبدله بمجلس اعلى مؤلف من عشرين عضواً ينتخبهم الزعماء التقليديون من بين اتباعهم ، ولا يحق لمجلس النواب معارضة هذا المجلس الا بأغلبية ثلثي الاصوات .

٣- انشاء مصرف كاتنجا الوطني من اجل اصدار اوراق نقدية كاتنجية مستقلة.

٤ - انشاء جريدة المدتيتور الكاتنجية ،وهي بمثابة نشرة رسمية تتحدث باسم الدولة. ٥- وقع في الثالث من اب دستور الدولة الجديدة خول بموجبه رئيس الدولة سلطات واسعة منها تعيين الوزراء واقالتهم واقتراح مشاريع القوانين وحق حل مجلس النواب .

٦ - تم انتخاب تشومبي رئيساً لحكومة كاتنجا بأغلبية الاصوات وجمع بين منصبي رئيس الوزراء ورئيس الدولة (زجلر،١٩٦٧،٦٣) وبذلك تمكن تشومبي بمساعدة الحكومة البلجيكية من تثبيت حكومته على الاقل في الاشهر الاولى من اعلان الاستقلال وتقويتها لتكون قادرة على مواجهة الحكومة المركزية.

الخاتمة

نظراً لما تتمتع به الكونغو من موقع جغرافي مهم فهي تقع في قلب القارة الافريقية ، فضلا عن امتلاكها ثروات طبيعية و معدنية يأتي في مقدمتها النحاس و معادن اخرى من يورانيوم ومنغنيز ، مما جعلها عرضة للسيطرة الاستعمارية من قبل الدول الاوربية وفي مقدمتها بلجيكا التي حاولت في بادئ الامر الى تقيدها باتفاقيات مع الدول الاوربية بديلاً عن الدخول في صراعات عسكرية والحكومة البلجيكية آنذاك غير قادرة على مواجهة الصراع الاوربي بالإمكانيات المادية الضعيفة التي تمتلكه في حينها .

كما ساعد في فرض السيطرة البلجيكية طبيعة التركيب الاجتماعية في الكونغو القائمة على اساس القبلية اذ انعكس على تركيبة الاحزاب السياسية التي اتخذت الطابع القبلي اساساً لشعبيتها(ما عدا الحركة الوطنية الكونغولية برئاسة لومومبا)، وتعد الاحزاب السياسية الكونغولية حديثة العهد نسبياً اذا ما قورنت بغيرها من الاحزاب في البلدان الافريقية الأخرى ، اذ لم يكن امامها الوقت الكافي لبناء جبهة موحدة تضم جميع مكونات الشعب الكونغولي لمواجهة العدو الاول المتمثل بالاستعمار البلجيكي كما يعود الفضل إلى لومومبا بشخصيته القوية والمؤثرة في الشعب الكونغولي بإقامة حزب الحركة الوطنية الكونغولية على أساس شعبي واسع يمتد في معظم اقاليم الكونغو على خلاف الاحزاب الاخرى التي استندت على تأييد القبيلة والاقاليم الذي ينشأ فيها .

كما استغلت بلجيكا حالة عدم الانسجام والتوافق ما بين بعض الزعامات القبلية بأتباعها سياسة فرق تسد لأثارة الصراعات الداخلية ودعمها لاسيما الحركة الانفصالية في كاتنجا عبر استخدام الولاء القبلي و امدادها بالدعم العسكري والاقتصادي .

ولا يمكن اغفال دور السياسة البلجيكية للشأن الاقتصادي من خلال تأسيس شركات استثمارية وعقد معاهدات من اجل اضعاف القاعدة الاقتصادية للكونغو وتكبيلها بديون مالية لضمان استمرار سيطرتها على الكونغو.

الهوامش

* حصلت بلجيكا في فترة استعمارها للكونغو على هذه الواجهة الساحلية الضيقة من البرتغاليين الذين كانوا يستعمرون انغولا ،كما حصلت من البرتغاليين عام ١٩٢٧، على ثلاثة كيلو مترات مربعة من الأراضي الانغولية مقابل تنازلها عن ٣٥٠٠ كيلومتر مربع في جنوب الكونغو إلى انغولا ،وذلك من أجل توسيع ميناء ماتادي الواقع على الحدود مع انغولا ولم تثبت حدود الكونغو الا بعد عقد عدد من المعاهدات في ١٨٨٥ و ١٨٩٤ مع الدول المستعمرة للمناطق المجاورة لها مثل المانيا وبريطانيا وفرنسا والبرتغال (فليجة والجوهري، ١٩٦٧،٢٢٣) .

* ولد في بروكسل عام ١٨٣٥ ،كان من انشط رؤساء الدول الاوربية في مجال الاستعمار، فحصل على اعتراف الدول الأوربية في مؤتمر برلين بوضع الكونغو تحت ادارته ، وهو ابن الملك ليبولد الاول، وتزوج من ماري هيريتي ابنة ارشيدوق هنغاريا، واصبح عام ١٨٦٥ ملكاً على بلجيكا ، ورغم المشاكل التي سادت بلجيكا تمكن من المحافظة على وحدتها ، ومات بعد عام من تحويل الكونغو إلى مستعمرة تابعة لوزارة المستعمرات البلجيكية ((Encyclopedia Britannica,543,2005.

* اصبحت ظاهرة تشكيل الاحزاب السياسية في الكونغو واسعة الانتشار بعد عام ١٩٥٨ ، لدرجة انها تجاوزت (١٢٠) حزباً نتيجة الانقسامات التي سادت هذه الاحزاب ، فكل نائب رئيس حزب يصبح رئيسا لحزب آخر ، وهكذا تستمر عملية الانشقاق وجميع هذه الاحزاب اتخذت من كلمة الاستقلال الدعاية المناسبة لكسب المؤيدين ، وبمراجعة مناهجها لانجد بينها اختلافاً كبيراً (كاظم،٢٠٠٠،١٠).

* يبدو ان حسابات السلطات البلجيكية فشلت بعد تكوين الجبهة الوطنية الموحدة ، لان حزب الشعب الوطني وكونا كات لم يجبرها على الخروج عن مواقف الاحزاب المجتمعة ، كما ان الوقت في ظل هذا الموقف لم يكن مناسباً لطرح مطالبهم الانفصالية او التمتع بالحكم الذاتي(كاظم،٢٠٠٠،١٥).

* ولد في كابونجو شمال كاتنجا عام ١٩١٧ من قبيلة بالويا كاتنجا مدرس في الارساليات البروتستانتية فاصبح مساعد طبيب تولى رئاسة بالوباكات، وعارض كوناكات، وترأس اتباعه في مؤتمر الطاولة المستديرة ١٩٦٠ وبعدها اصبح عضواً في البرلمان ،ولم يساند جيزنجا او اليو ، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة ادولا الاولى واستمر في معارضة تشومبي حتى مقتله عام ١٩٦٢ (Young,502,1983).

* ولد في بلجيكا عام ١٩٠٦ ، استقر في كاتنجا منذ ١٩٢٩. امتهن التجارة واصبح عضو في اتحاد UPAK و اتحاد اوكول، انتخب ممثلاً لبلدية اليزابيث قيل عام ١٩٥٧. وفي العام التالي اسس اتحاد كاتنجا الذي استمر حتى نهاية عام ١٩٦٠ (Gurtov,295,1974).

* ان النظام النسبي للانتخابات على اساس القوائم لايعطي في اغلب الاحيان صورة حقيقية عن ميزان القوى المنافسة ، لذلك يتطلب الاطلاع على عدد الاصوات التي نالتها القوائم لمعرفة حقيقية القاعدة الشعبية لتلك الاصوات ، ففي هذه الانتخابات حصلت قوائم اتحاد كاتنجا على (١٠٤٨٧١) صوتاً ، وحصلت قوائم التجمع وحلفائه على (١١٠٠٩) صوتاً، وهذا سيوضح ان اغلبية سكان كاتنجا لم تكن تؤيد تشومبي على الرغم من فوزه بمقعدين زيادة عن المقاعد التي حصل عليها بالوباكات (زجلر،١٩٦٧،٥٢) .

* ولد في لندن عام ١٨٩٤ تخرج من جامعة Baillol في اكسفورد، ودخل عالم السياسة بعد الحرب العالمية الأولى، وشارك في برلمان الكومنولت ٤ ١٩٢-١٩٢٩ ارسله تشرشل ١٩٤٢ إلى غرب افريقيا كوزير مقيم اقام علاقات طيبة مع ايزنهاور وديغول وتقلد رئاسة احدى الحكومات المحلية ١٩٥١، ووزارة الدفاع ١٩٥٤. وبعد حرب السويس تولى رئاسة حزب العمال فاصبح رئيس وزراء ١٩٥٧. ونجح في قيادة حزبه في التخابات ١٩٥٩ ومات عام ١٩٨٦ (Encyclopedia Britannica,543,2005).

* ولد في برازافيل عام ١٩١٧ من قبيلة لاري، درس الفلسفة واللاهوت، واصبح راهباً في الكنيسة الرومانية ١٩٤٦، ثم رئيساً لقبائل لاري واسس الاتحاد الديمقراطي لحماية المصالح الافريقية، وفاز في انتخابات عمدة برازافيل ١٩٥٦ ، وتولى وزارة الزراعة في حكومة اوبانجول ،وبعد عام أصبح رئيس وزراء الا انه طرد من منصبه الديني وساند الاتحاد مع فرنسا، وتولى رئاسة الجمهورية، وكان له دور فعال في نشاط الدول الناطقة بالفرنسية وساند تشومبي بقوة. طيح به على اثر المظاهرات الشعبية ١٩٦٣، فحل ماسيميا ديبا في مكانه (ورديس، ١٩٧١،٤٧٧).

* ولد في برازافيل واصبح احد نواب بالوباكات ،ورئيس دائرة تعليم بالوباء المتحدث الرسمي عن الكارتل في الجمعية الاقليمية لكاتنجا ،طرد من قبل سلطات كانتجا الانفصالية فانتقل إلى ستانلي فيل ومن ثم تقلد منصب رئيس حكومة اقليم لولوبا في كانون الأول ١٩٦٠، ورئيس اقليم شمال كاتنجا ١٩٦٢، واستمر في معارضة تشومبي شارك في الثورة الكونغولية عام ١٩٦٤(Kessing,294,1960).

* فشلت جميع مساعي تشومبي واللجنة الفنية البلجيكية في استمالة اعضاء الكارتل ، ولم يحققوا الا نجاحاً واحداً بإعلان كاسونجو نائب رئيس مجلس الشيوخ تأييده للانفصال فعده الكارتل منذ تلك اللحظة خائناً بعد طرده من عضويته (Libois,108,1960).

المصادر

- الجنابي والحديثي، هاشم خضير وطه حمادي(١٩٩٠): قارة افريقيا دراسة عامة لأقطارها غير العربية ،جامعة الموصل .
- ابو عيانة ، فتحي محمد (١٩٨٧): جغرافية افريقية دراسة اقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
- البراوي ، راشد (د.ت) : مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، القاهرة .
- المختار،عمر(٢٠٢٣):الن دالاس وادراته لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ١٨٩٣-١٩٦٩،اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ، جامعة بغداد.
- تادي ، مايكل (١٩٩٠) : القومية والدول الجديدة في افريقيا من حوالي ١٩٣٥ الى الوقت الحاضر ،ترجمة :شاكر نصيف لطيف ، بغداد .
- حميدي، جعفر عباس (٢٠٠٢): تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .
- ديفيدسون، باسل (١٩٨٣) : افريقيا الحديثة ، نيويورك .
- دوفيته، لودو (٢٠٠٥): اسرار اغتيال باتريس لومومبا ،ترجمة: رزق الله بطرس، دمشق،٢٠٠٥.
- زجلر، جان (١٩٦٧) : سوسيولوجية افريقيا الحديثة غانا – الكونغو ليبولدفيل، ترجمة: احمد القادري ، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي ، دمشق.
- سمبسون ، انتوني (١٩٦٣) : حول افريقية ، ترجمة : احمد حمزة ومحمد الخولي ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .
- صبري ، صلاح (١٩٦٠) : افريقيا وراء الصحراء ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- عودة ، عبد الملك (١٩٦٧) : الامم المتحدة وقضايا افريقيا، دار الطليعة الحديثة ، القاهرة .
- فليجة والجوهري، احمد نجم الدين و يسري عبد الرزاق (١٩٦٧): افريقية جنوب الصحراء دراسة اقليمية ، ج ١، الاسكندرية .
- فايق ، محمد (١٩٨٤) : عبد الناصر والثورة الافريقية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت .
- كاظم ، سؤدد (٢٠٠٠) : التطورات السياسية في الكونغو من الاحتلال حتى الاستقلال (١٨٨٥-١٩٦٠) ، مجلة كلية التربية الجامعة المستنصرية ، العدد٤ .
- نكروما ، كوامي(١٩٦٦) : الاستعمار الجديد اخر مراحل الامبريالية ، ترجمة : عبد الحميد مهدي ، بيروت .
- هانش ،جون كارلز(١٩٦٩) : تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : عبد العليم السيد منسي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة .
- ورديس، جاك (١٩٧١) : جذور الثورة الافريقية ، ترجمة : احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة .
- جريدة المستقبل (١٩٦٢) : العدد ٣٥٤، ١٧ كانون الثاني ، بغداد .

- Quoted in Basil Davidson,(1956): African a wakning, London.
- Crawford young,(1983): Comparative claims to political sovereignty Biafra Katanga, Eritrea IN Donald Rathchild and Ricton A .Olovunsola, State Versus Ethnic Craims: African policy Dilemmas, Washington,
- Melvin Gurtov, (1974):The United states against third world, Anti nationalism and Intervention, Washington,
- The Times(London).No.35290,16 January.
- U.S.A, D.S, A.F.P.C.D. (1962): .doc. VIII-35, Statement made by the Secretary of State (Rusk) before the subcommittee on African Affairs of the senate committee on foreign relations.
- Libois, john(1960): Resolution the Belgo-Congolese Economic Conference .
- Dudly Stamp, Africa: A study in tropicalment, London, N.D.
- Ruth Slade, (1962): King Leopold's Congo, London.
- Crawford young,(1983) Comparative claims to political sovereignty Biafra, Katanga, Eritrea IN Donald Rathchild and Ricton A .Olovunsola, State Versus Ethnic Craims: African policy Dilemmas, Washington,.
- Melvin Gurtov(1974): The United states against third world, Anti nationalism and Intervention, Washington, .
- G.A.U.N,A.R.S.G.W.O. (1961): History of Africa 16 June 1960-15 June
- Kessing's Contemporary Archives (1959-1960).
- Basil Davidson,(1983): Modern Africa, New york,.
- Arther Lee Burns and Nina Heathcoat,(1963) Peace - Keeping by U.N Forces, London.